الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية
لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-29

الشروق

12 يومًا للسلطة المستقلة لغربلة الملفات

2400 قائمة حزبية وحرّة تتسابق على البرلمان

بلغ عدد قوائم الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل، بعد انقضاء آجال إيداع الملفات في منتصف ليل الثلاثاء، 2400 قائمة، منها 1.180 قائمة حزبية و1220 قائمة حرة، حسب ما كشفت عنه، أمس، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

س. ع

أما بالنسبة للقوائم الخاصة بالجالية الوطنية بالخارج، كشفت ذات الهيئة عن وجود "65 قائمة من بينها61 تابعة للأحزاب و4 تابعة للأحرار التي تم قبول منها إلى حد الآن قائمتين بعد الفصل فيها بصفة نهائية".

وأضافت أن عدد المترشحين الذين سيتنافسون للولوج إلى الغرفة السفلى للبرلمان في عهدته التاسعة هو "24.214 مترشح".

وبانقضاء آجال إيداع ملفات الترشح، يبقى أمام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 12 يوما للانتهاء من الفصل في ملفات 24.214 مترشح يأملون خوض غمار المنافسة والتمكن، في نهاية المطاف، من ولوج المجلس الشعبي الوطني في عهدة تشريعية تمتد لخمس سنوات.

وسيكون في يد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ممثلة في منسقيها عبر الـ58 ولاية وبالخارج، مدة أقصاها تاريخ 9 ماي المقبل، للنظر في الملفات التي تقدم بها الراغبون في الترشح والبت فيها.

ويتعين أن يكون رفض أي ترشيح بقرار معلل يبلغ في أجل ثمانية أيام كاملة من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، ويكون هذا القرار قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ بالرفض.

أما بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال أربعة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ.

ويتعين على المحكمة الإدارية الفصل في الطعن المقدم أمامها في أجل مدته أربعة أيام، مع العلم أن حكمهما يمكن أن يكون محل طعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا والتي يكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

وفي ذات السياق، تشير المادة 207 إلى أنه وفي حال رفض ترشيحات واردة في قائمة ما، بالإمكان تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتعدى 25 يوما السابقة لتاريخ الاقتراع.

اشترطت تنزيه المترشح من المال المشبوه وأوساطه

المادة 200 من قانون الانتخابات تسقط الكثير من الرؤوس!

شرفي: للمتضررين حق التقاضي ——— شيهوب: من الصعب إثبات الصلة بالمال

محمد مسلم

صنعت الفقرة السابعة من المادة 200 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ولا تزال الكثير من الجدل هذه الأيام، وخاصة مع شروع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في دراسة الملفات، وسقوط العديد من المترشحين للانتخابات التشريعية المرتقبة في 12 جوان المقبل.

وتنص الفقرة السابعة من المادة 200 والتي تتحدث عن شروط قبول ملفات المترشحين للتشريعيات، على: "ألا يكون (المترشح) معروفا لدى العامة بصلته بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

وحرص المشرع الجزائري على وضع هذه الفقرة تماشيا والتوجهات التي رسمتها الدولة بعد "الحراك الشعبي"، ووقوفها على تزاوج المال والسياسة، وتحول "الشكارة" إلى أداة حاسمة في الحصول على مقاعد في الغرفة السفلى للبرلمان، وهي الظاهرة التي سُجلت بشكل فاضح في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2017، وأكدتها فصول المحاكمات التي طالت بعض رموز الفساد المالي والسياسي، وسجن على إثرها شخصيات بارزة على رأسها الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني، جمال ولد عباس.

وفي هذا الصدد، يؤكد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني السابق المكلف بالتشريع، مسعود شيهوب، وهو من أبرز الوجوه المشكلة للجنة الترشيحات في "جبهة التحرير"، أن هذه الفقرة قادت إلى رفض ملفات بعض المترشحين تقدم بهم الحزب. واعتبر شيهوب هذه الفقرة مطاطة، الأمر الذي يفتح المجال أمام السقوط في فخ التأويلات، عند دراسة ملفات المترشحين، على حد تعبيره.

وحسب الخبير القانوني في تصريح لـ"الشروق"، فإن هذه الفقرة تشبه إلى حد بعيد نصا آخر لم يكن منشورا في قانون الانتخابات السابق، واعتمد عليه في إقصاء بعض المترشحين بحجة أنهم "يشكلون خطرا على الأمن العام"، وهو البند الذي لم يعد معمولا به في الوقت الراهن.

المآخذ التي سجلها النائب السابق على هذه الفقرة تكمن في صعوبة الحصول على إثباتات على أرض الواقع، تؤكد بأن "المال مشبوه"، فضلا عن مشكلة أخرى تتمثل في صعوبة إثبات وجود صلة بين المترشح وأصحاب المال المشبوه.

من جهة أخرى، يرجع عضو المجلس الدستوري السابق، ناصر بدوي، ما تضمنته الفقرة السالف ذكرها في قانون الانتخابات، إلى أن النص القانوني عادة يكون مترجما بطريقة غير دقيقة، من اللغة الفرنسية إلى العربية وهي الظاهرة التي برزت بقوة، يقول المتحدث خلال العقدين الأخيرين، وهو ما يضع القوانين أمام احتمال سقوطها في ثغرات.

وسألت "الشروق" بشأن هذه القضية رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، محمد شرفي، على هامش الندوة الصحفية التي نشطها الثلاثاء الأخير، فأكد بأنه ومن موقعه كرئيس لسلطة الانتخابات يعتبر مثل هذا الكلام "نقاشا سياسيا".

ومع ذلك يؤكد شرفي بأن من يفصل في الملفات هو بمثابة قاض، وهو مقيد بضميره قبل النص القانوني، فضلا عن القانون يعطي الوقت الكافي للشخص المتضرر من أجل اللجوء على المحكمة الإدارية ومجلس الدولة، إذا ما اعتقد بأنه تعرض للظلم.

ووفق شرفي فإن ما تضمنه قانون الانتخابات المعدل، يعتبر لبنة جديدة على طريق إصلاح المنظومة القانونية، كما أن ما ستشهده المحاكم الإدارية بخصوص تلك الفقرة، يمكن اعتبارها اجتهادات يتم البناء عليها مستقبلا من أجل الوصول إلى ممارسة سياسية نظيفة وشفافة.

النصر
يومية إخبارية وطنية

أعضاء بمندوبية السلطة المستقلة للانتخابات بقسنطينة يكشفون

مراقبة أكثر من 78 ألف استمارة وإحباط عمليات تحايل

واجهت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، جملة من الصعوبات أثناء عملية استقبال استمارات المترشحين، ومنها رغبة البعض منهم في التحايل من خلال جمع توقيعات دون حضور المعنيين أمام الجهات اللازمة، وكذا استعمال إستمارات غير أصلية لجمع أكبر عدد ممكن من التوقيعات، فيما راقبت اللجنة 78300 استمارة ترشح.

وقال الدكتور عبد الله بوخلخال رئيس جامعة سابق وعضو بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، خلال يوم دراسي، نظمته أمس، المحكمة الإدارية بقسنطينة، بالتنسيق مع جامعة منتوري، تحت عنوان «دور القاضي الإداري في المنازعة الانتخابية»، بقاعة 500 مقعد بمركز المحاضرات بجامعة الإخوة منتوري، أن الثقافة القانونية تكاد تنعدم في أوساط الأفراد، وحتى بالنسبة للمترشحين أنفسهم.

وأضاف المتحدث، أنه وقف على عجز بعض المترشحين في ملء الاستمارات الخاصة بهم، مؤكدا أنهم لا يتقنون ملأ البيانات الخاصة بهم، حيث ذكر بأن أحد المترشحين، ملأ خانة خاصة بـ «الحالة العائلية»، فكتب داخلها «لا بأس بها»، وفي هذا الخصوص طالب المتحدث خلال مداخلته، ببرمجة أيام دراسية طيلة السنة، ولو مرة كل شهر من أجل تلقين طلبة الجامعة وتكوينهم على الثقافة القانونية.

وأكد سندرلي إبراهيم يحيى ممثل عن المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بقسنطينة، في رده على مداخلة لطرش عبد الحكيم الخبير القضائي، حول الآلية المقترحة لتمويل الحملة الانتخابية وعن هوية الهيئة المكلفة بمراقبة هذه العملية، وهل ترافق العملية شفافية بين المترشحين، أن المشرع الجزائري سمح بإنشاء لجنة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تتكون من قاض من المحكمة العليا وقاض من مجلس الدولة وقاض من السلطة العليا للفساد وممثل عن وزارة المالية، وكل هؤلاء الأعضاء يراقبون عملية التمويل.

وأضاف أن المشرع الجزائري حدد مصادر التمويل من المادة 87 إلى غاية 114، موضحا أنه من المعلوم أن الأحزاب تمول نفسها ومن أعضائها ومنتسبيها، ولكن القوائم الحرة يمكن فيها لكل مترشح أن يقبل هبات من طرف أشخاص طبيعيين في حدود مبلغ لا يتعدى 40 مليون سنتيم، على ألا يزيد مجموع الهبات لكل مترشح عن 250 مليون سنتيم مجتمعة، مذكرا أنه لما تفوق الهبات قيمة 1000 دج وجب الحصول عليها عبر حوالة أو صك بريدي.

وتدخل المحضر القضائي بمحكمة قسنطينة، طكوش محمد الصالح ، قائلا إن القانون كلف أعوانا قضائيين بالمصادقة على استمارات المترشحين، سواء أحزاب أو أحرار، ولكن في الواقع صادف وبقية زملائه مشاكل، تتمثل في اتصال مترشحين أحرار بهم، طالبين منهم المصادقة على الاستمارات دون حضور الأطراف المعنية، وهو ما يخالف القانون، موجها سؤاله للهيئة المستقلة، حول قدرتها على مراقبة الكم الهائل من الاستمارات وإن كانت صحيحة.

ورد سندرلي، أنه وبقية أعضاء المندوبية راقبوا ما يعادل 78300 استمارة بكل دقة، وفق ما ينص عليه القانون، والتحقق بداية من الدائرة الانتخابية أو قائمة حرة أو حزب أو اسم ولقب وتاريخ ومكان الازدياد ورقم بطاقة التسجيل في القائمة الانتخابية ورقم بطاقة التعريف الوطنية، وتوقيع المعني أو بصمته، موضحا أن العملية جرت بشفافية ونزاهة، مؤكدا أنه تم رفض كل استمارة لا ترقى للشروط القانونية، كما أضاف أن اللجنة تفطنت لمترشحين استعملوا استمارات ليست حقيقية واضطروا للقيام بمسح نسخ عنها، عوض توفير نسخ أصلية.

كما قال عبد الله بوخلخال، في رده على إمضاء بعض الأشخاص على استمارات دون تنقلهم إلى البلديات أو المحضر القضائي أو لدى المكلف بالمصادقة، موضحا أن مسؤولية اللجنة تتمثل في مراقبة الاستمارات والتي كانت دقيقة حسبه، أما حضور المعني إلى المصالح أثناء عملية منح الصوت، لا تخص مصالحه وإنما تخص الضابط العمومي، ولكن يمكن التدخل في حالة تلقي شكوى من شخص ما تفيد أنه لم يمض أو يختم على استمارة ما، وهنا يتم فتح تحقيق.

وأكد ممثل المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بقسنطينة، أن عدد الاستمارات المسحوبة بلغ 108، منها 57 مترشح أودعوا ملفات ترشحهم، يمثلون 27 قائمة، أي ما يعادل 78300 استمارة تم مراقبتها.

حاتم/ب

منها 1180 قائمة حزبية و 1220 حرة

إيداع 2400 قائمة ترشح للتشريعيات

بلغ عدد قوائم الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل، بعد انقضاء آجال إيداع الملفات في منتصف ليل أول أمس الثلاثاء، 2400 قائمة منها 1180 قائمة حزبية و 1220 قائمة حرة، حسب ما كشفت عنه، أمس الأربعاء، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وأوضح ذات المصدر أن عدد القوائم التي تم إيداع ملفاتها لتشريعيات 12 جوان، بعد تمديد آجال الإيداع بخمسة أيام نظرا للكم "الهائل" من الوافدين على العملية، هو "2400 قائمة منها 1180 قائمة حزبية و 1220 قائمة حرة"، مبرزا أن القوائم الحرة تفوت القوائم التابعة للأحزاب بـ 40 ملف.

أما بالنسبة للقوائم الخاصة بالجالية الوطنية بالخارج، كشفت ذات الهيئة عن وجود "65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب و4 تابعة للأحرار التي تم قبول منها لحد الآن قائمتين بعد الفصل فيها بصفة نهائية".

وأضافت أن عدد المترشحين الذين سيتنافسون للولوج إلى الغرفة السفلى للبرلمان في عهدته التاسعة هو "24.214 مترشح".

وذكرت ذات السلطة أن لديها مهلة 12 يوما لدراسة الملفات والفصل فيها نهائيا قبل بداية الحملة الانتخابية المقرر انطلاقها في 17 ماي القادم.

للتذكير، كان رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وقع على أمر يقضي بتمديد بخمسة أيام آجال إيداع الملفات بعد الطلب الذي قدمته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، السيد محمد شرفي، أوضح أن هذا القرار أملاه "الكم الهائل للأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي تقدمت لإيداع ملفات الترشح، وتجنبا للتسرع في دراسة ملفات الترشح".

الجزائر الجديدة

في انتظار الفصل فيها من طرف سلطة الانتخابات

تساوي بين عدد القوائم الحزبية والمستقلة للتشريعيات

بلغ عدد قوائم الترشح لتشريعيات 12 يونيو المقبل، بعد انقضاء آجال إيداع الملفات في منتصف ليل الثلاثاء، 2400 قائمة منها 1.180 قائمة حزبية و 1220 قائمة حرة، حسب ما كشفت عنه، أمس الأربعاء، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وأوضح ذات المصدر أن عدد القوائم التي تم إيداع ملفاتها لتشريعيات 12 جوان، بعد تمديد آجال الايداع بخمسة أيام نظرا للكم "الهائل" من الوافدين على العملية، هو " 2400 قائمة منها 1.180 قائمة حزبية و 1220 قائمة حرة"، مبرزا أن القوائم الحرة تفوت القوائم التابعة للأحزاب ب 40 ملف.

أما بالنسبة للقوائم الخاصة بالجالية الوطنية بالخارج، كشفت ذات الهيئة عن وجود "65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب و4 تابعة للأحرار التي تم قبول منها لحد الآن قائمتين بعد الفصل فيها بصفة نهائية".

الذين سيتنافسون للولوج إلى الغرفة السفلى للبرلمان في عهدته التاسعة هو "24.214 مترشح".

وذكرت ذات السلطة أن لديها مهلة 12 يوما لدراسة الملفات والفصل فيها نهائيا قبل بداية الحملة الانتخابية المقرر انطلاقها في 17 مايو القادم.

للتذكير، كان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وقع على أمر يقضي بتمديد بخمسة أيام آجال إيداع الملفات بعد الطلب الذي قدمته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أوضح أن هذا القرار أملاه "الكم الهائل للأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي تقدمت لإيداع ملفات الترشح، وتجنبا للتسرع في دراسة ملفات الترشح".

محمد.ل

الحياة
ELHAYATONLINE

شرفي :

"أكثر من 23 ألف مترشح لتشريعيات 12 جوان"

» كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، عن تسجيل 23 ألف و54 متنافسا لولوج قبة "زيغود يوسف" في انتخابات 12 جوان المقبل.

وأوضح شرفي في تصريحات للتلفزيون، أنّ مجموع قوائم الترشح بلغ 2292 قائمة منها 1179 قائمة حزبية و1113 قائمة حرة، وأنّ العدد الإجمالي للمترشحين المتنافسين بلغ 23054 مترشحا.

وأضاف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنّ 70 من المائة من المترشحين لديهم مستوى جامعي.

وانقضت منتصف ليلة الثلاثاء، آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل، بعد تمديد الآجال لـ5 أيام إضافية.◆

EL MOUDJAHID

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE

DÉPÔT DE 2.400 LISTES DE CANDIDATURE

● 1.180 LISTES DE PARTIS POLITIQUES ET 1.220 D'INDÉPENDANTS

Le nombre des listes de candidature aux législatives du 12 juin prochain s'élève, après expiration des délais de dépôt des dossiers mardi à minuit, à 2.400 listes, dont 1.180 listes de partis politiques et 1.220 listes d'indépendants, a indiqué hier l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). «Suite à la prorogation du délai de dépôt de cinq jours en raison du nombre «énorme» de candidats, le nombre des listes dont les dossiers ont été déposés pour les législatives du 12 juin prochain, a atteint 2.400 listes, dont 1.180 listes de partis politiques et 1.220 listes d'indépendants», a précisé la même source, ajoutant que le

nombre des listes d'indépendants dépasse celui des listes de partis politiques (+40 dossiers). En ce qui concerne les listes de la communauté algérienne établie à l'étranger, l'ANIE a fait état de «65 listes, dont 61 listes de partis politiques et 4 listes d'indépendants dont deux listes ont été acceptées jusqu'à présent».

Le nombre des candidats pour la Chambre basse du Parlement s'est établi à 24.214, a-t-elle indiqué.

En outre, l'ANIE a dit disposer de 12 jours pour examiner les dossiers et s'y prononcer définitivement, avant le lancement de la campagne électorale, prévue le 17 mai prochain. Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune avait signé une ordonnance portant prorogation, de cinq jours, des délais de dépôt des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin, et ce, à la demande de l'ANIE et après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et sur avis du Conseil des ministres, rappelle-t-on.

De son côté, le président de l'ANIE, Mohamed Charfi avait précisé que cette décision était dictée par «le grand nombre de partis politiques et d'indépendants qui ont déposé leurs dossiers de candidature et que cette décision a pour but d'éviter la précipitation dans l'examen des dossiers».

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

CANDIDATURES

29 DOSSIERS DÉPOSÉS À TIZI OUZOU...

21 dossiers de candidature ont été déposés auprès de la délégation de wilaya de Tizi-Ouzou, apprend-on du délégué de l'Autorité nationale indépendante des élections, Youcef Gabi. Ces dossiers sont déposés par 17 partis et 4 par des indépendants, a-t-il indiqué, en précisant que la prolongation de 5 jours de la date limite de cette opération a permis le dépôt de 8 autres dossiers de candidature, dont six par des partis. Les partis sont le FLN, le RND, TAJ, le FM, El Karama, le FAN, le FBG, le FNA, Jil Jadid, le FRA, El Islah, Binaa El Watani, le M.E, El Fadjr El Jadid, le PVP, El Infitah et le PAVD. Ils lanceront la campagne électorale pour onze sièges. Le corps électoral de la wilaya est de 698.535 électeurs.

Bel. Adrar

...68 LISTES À SIDI BEL-ABBÈS

L'opération de dépôt des dossiers de candidature a été sanctionnée par la réception définitive de 68 listes à Sidi Bel Abbès. 68 listes totalisant 544 candidats en majorité des jeunes universitaires. Il y a lieu de relever la prédominance des listes des indépendants au nombre de 38. Le scrutin est ouvert à la société civile. 30 autres listes sont celles des formations politiques.

A. B.

... 20 À BÉJAÏA...

17 partis politiques et 3 listes de candidats indépendants, en lice pour les élections législatives du 12 juin prochain, ont déposé mardi soir à 18 heures leurs listes de candidature auprès de la délégation de wilaya de Béjaïa de l'Autorité nationale indépendante des élections au niveau du bloc administratif. Selon le coordinateur de wilaya de Béjaïa de l'ANIE, Hachemaoui Achour, l'opération de retrait des dossiers de candidature a englobé 31 partis politiques et 3 listes indépendantes. L'opération de dépôt des formulaires de signatures individuelles s'est déroulée mardi soir à 18 heures et 17 partis politiques dont le RND et le FLN et 3 listes de candidats indépendants ayant obtenu les 900 signatures exigées ont confirmé leur participation aux prochaines législatives. Il convient de rappeler que l'Autorité indépendante des élections (ANIE) a fixé au 9 mai la date limite de l'examen des dossiers des listes de candidats aux prochaines législatives.

M. Laouer

... ET 57 DOSSIERS À ANNABA

57 dossiers de candidature aux législatives du 12 juin prochain ont été déposés au niveau de la délégation locale de la wilaya de Annaba relevant de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), et ce, après l'expiration du délai de dépôt, a-t-on appris hier, auprès du coordinateur, maître Ali Braham. Il s'agit de 23 dossiers de candidature émanant de formations politiques et 34 autres dossiers de listes d'indépendants, a-t-il précisé, ajoutant que l'opération s'est déroulée dans de bonnes conditions.

Par ailleurs, 99 dossiers de retrait de formulaires de candidature en prévision des élections législatives du 12 juin prochain ont été recensés par la délégation locale de l'ANIE, répartis entre les partis politiques et les listes indépendantes, a indiqué le coordinateur de wilaya.

B. G.

... 47 À ORAN...

Après l'expiration avant-hier des délais réservés au dépôt des listes aux élections législatives, Oran a enregistré le dépôt de 47 listes (30 partis politiques et 17 listes indépendantes), a-t-on appris hier de M. Belbachir Houcine, le coordinateur du bureau de wilaya de l'ANIE.

L'étude des dossiers commencera aujourd'hui, a-t-on ajouté. Selon le responsable, la majorité des dossiers répondent aux conditions et critères exigés par la législation.

Pour les listes qui font l'objet de certaines réserves de forme, un délai de 4 jours a été accordé. La composante du bureau de l'Autorité a été totalement renouvelée. Ses 14 membres ont été installés depuis quelques jours.

A. S.

... ET 57 À CONSTANTINE

Cinquante-sept dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain ont été déposés au niveau de la délégation de Constantine de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), a déclaré le chargé de communication, Abdelali Larguet. 27 d'entre lesdits dossiers émanent de partis politiques agréés, alors que 30 sont des listes d'indépendants, a précisé Larguet. Ce nombre vient confirmer la tendance à la domination des listes indépendantes lors du prochain scrutin.

I. B.

60 À BORDJ BOU-ARRÉRIDJ

60 listes électorales ont été déposées avec une majorité par des indépendants. Certaines formations politiques n'ont pas pu passer le cap des signatures exigées. En effet sur les 33 qui ont retiré les formulaires de candidatures seules 24 présentent des candidats.

La moitié des listes indépendantes, qui étaient au nombre de 68 au départ, ont été rejetées. Le responsable de la délégation locale de l'ANIE, Kechid Abdellah, rappelle que ces dossiers feront l'objet d'une étude minutieuse au même titre que les signatures. Il note que le refus des listes peut être total ou partiel et le candidat dont le dossier a été rejeté doit être remplacé. Cette opération doit se faire au plus tard le 9 mai a précisé notre interlocuteur qui a expliqué que ses services s'attellent à examiner les dossiers déposés.

Il affirme que les autres étapes du scrutin sont en cours de préparation. Il s'agit de la liste des encadreurs qui devra être soumise aux candidats qui ont le droit de refuser un nom pour appartenance partisane ou lien de parenté avec les membres des listes. Pour la campagne électorale qui devra suivre ces étapes, notre interlocuteur annonce que 115 espaces entre ouverts et fermés ont été réservés à cette opération qui permettra aux candidats de rencontrer les électeurs pour les convaincre de la justesse de leurs programmes.

Mais ce n'est qu'après le 12 juin que l'on saura si les indépendants dont une bonne partie est constituée de jeunes prendront le maximum des sièges de la wilaya et pourquoi pas du pays. Ce qui constituera une situation inédite.

Ira-t-on vers une majorité parlementaire indépendante ? L'avenir nous le dira.

F. D.

LIBERTE

2 400 LISTES DE CANDIDATURES AUX LÉGISLATIVES DÉPOSÉES AUPRÈS DE L'ANIE

Les indépendants à l'assaut de l'APN

Inédit le nombre de candidats indépendants aux législatives du 12 juin prochain. Ils sont plus nombreux que ceux des partis politiques.

Le délai légal pour le dépôt des listes de candidatures aux élections législatives prévues le 12 juin prochain a tiré à sa fin mardi à minuit. Ceux qui ont décidé d'y prendre part ont donc déposé leurs dossiers en attendant leur validation qui ne saurait intervenir avant le 9 mai prochain.

Les élections législatives du 12 juin sont particulières. Elles le sont de par le contexte politique dans lequel elles se préparent et elles se tiennent. Ensuite, par ce qu'elles viennent d'imposer les indépendants comme force politique à l'assaut de la Chambre basse du Parlement. Pour ce deuxième volet, jamais dans l'histoire de l'Assemblée nationale, autant de candidats indépendants ont pris part à cette course électorale. Cette fois, ce ne sont pas moins de 900 listes qui ont été déjà déposées auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). *"Le nombre total de listes de candidatures est de 2 400, dont 1 180 listes de partis politiques et 1 220 listes indépendantes"*, tandis que *"le nombre total de candidats en lice est de 24 214 candidats"*, a informé, en effet, Mohamed Charfi, président de l'Anie.

Pour la communauté établie à l'étranger, M. Charfi a fait état de 65 listes dont 61 de partis politiques et 4 listes d'indépendants dont deux listes ont été acceptées.

En 2017, seules 98 listes avaient été déposées. Avec ces 756 listes d'indépendants comme l'a confirmé, avant-hier, Mohamed Charfi, président de l'Anie, *"le risque"* de voir le pouvoir législatif entre les mains d'indépendants n'est surtout pas à écarter, surtout lorsque l'on sait toute la convoitise qu'un siège à l'APN peut susciter chez une certaine catégorie de "militants". Il est établi de par le monde que les listes d'indépendants foisonnent à ne pas s'y méprendre. Allant de militant engagé ayant perdu sa couverture politique à des apparatchiks et autres opportunistes sans aucune identité politique. Contrairement aux partis politiques, les listes d'indépendants, à quelques rares exceptions, ne proposent aucun projet politique sur la base duquel elle seront élues. Un parti politique est, dans ce cas, la seule et unique référence à un projet politique donné.

Or, chez les indépendants, comme on l'a déjà constaté par le passé, les listes sont faites, presque exclusivement, pour accompagner une seule, voire deux personnes. Contrairement à une formation politique, l'obtention d'un siège est d'abord une présence et une tribune pour la défense d'une orientation. Pour la seconde particularité de l'élection, les prochaines législatives auront lieu dans un contexte marqué par une crispation qui risque de peser lourdement sur l'opération électorale. Sans engouement, les candidats à la candidature n'ont pas fait de forcing pour se porter candidats. Avec un mouvement populaire qui ne cesse de réaffirmer son opposition aux solutions que préconise le régime, le bras de fer autour de la participation s'annonce d'ores et déjà serré.

Selon Mohamed Charfi, plus de 1,2 million de formulaires de candidature ont été retirés par les candidats et 4 882 dossiers de candidature ont été retirés par les partis politiques et les candidats indépendants. L'Anie a enregistré *"le retrait de 1 813 dossiers par 53 partis politiques agréés"*, a-t-il souligné, ajoutant que *"473 000 formulaires ont été retirés au niveau national et 86 000 à l'étranger"*.

M. MOULOUDJ

الشعب

من أجل حماية الوحدة الوطنية

«طلائع الحريات» يؤكد على التحلي باليقظة والتجند

وجه حزب طلائع الحريات، أمس، نداء إلى مناضليه من أجل «التحلي باليقظة» والتجند من أجل حماية الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة المجتمعية بكل مكوناتها، بحسب ما أفاد به بيان ذات الحزب.

دعا الحزب مناضليه للتحلي «باليقظة» والتجند من أجل حماية الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة المجتمعية بكل مكوناتها وذلك «خدمة للديمقراطية ودولة الحق والقانون التي يطمح إليها كل مواطنة وكل مواطن جزائري».

وأضاف، أن حزب طلائع الحريات يتابع «بقلق شديد التطورات الخطيرة الناجمة عن تورط منظمة انفصالية في مشروع تآمري يرمي إلى المساس بالوحدة الوطنية وبأمن البلد واستقراره ويتواطؤ مع قوات أجنبية».

كما أشار نفس البيان، إلى أن الحزب يبقى «وفيا» لمبادئ أول نوفمبر ولآمال الحراك الشعبي السلمي الأصيل لـ22 فيفري 2019 «اللذين يضعان الوطنية والتماسك المجتمعي فوق كل الاعتبارات، أكانت حزبية أو طائفية أو جهوية، ويجعلانها في مأمن من كل التدخلات الأجنبية التي أدت بالعديد من البلدان إلى الصدام الدموي والتدمير الذاتي بين أبناء الوطن الواحد».

كما جدد الحزب بالمناسبة التزامه «الثابت» بوضع كل طاقاته في خدمة البلد للمساهمة «الفاعلة والفعالة» من أجل إخراجه من الأزمة الراهنة الناجمة بالخصوص عن تفشي وباء كورونا وتبعاته الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتمكينه من مواصلة مسيرته الهادئة والمنتظمة لبناء مجتمع تسوده الديمقراطية والحريات.

التجمع الوطني الديمقراطي:

المسار التجديدي للجزائر يقلق أعداء الوطن

أكد حزب التجمع الوطني الديمقراطي في بيان له، أن المسار التجديدي والنهضوي، الذي تباشره الجزائر منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أصبح «يقلق أعداء الوطن الذين يسعون نحو وهم ضرب استقرار أرضها، داعيا إلى إفشال مخططاتهم الدنيئة».

جاء في بيان التجمع الوطني الديمقراطي، أن «المسار التجديدي والنهضوي والديمقراطي، الذي تباشره الجزائر منذ الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019 والهادفة للتمكين الحقوقي للمواطنين والرشادة الديمقراطية والدفع بمسارات التنمية الوطنية المندمجة الخلاقة للثروة وفرص العمل ومكافحة الفساد وأخلقة المجال العام وثبات دولتنا على قناعاتها ومبادئها ومواقفها الداعمة لقضيتي فلسطين والصحراء الغربية، أصبح يقلق أعداء الوطن، مما جعلهم يسعون نحو وهم ضرب استقرار أرضها التي سقتها دماء شهداء الثورة والجمهورية».

وأكد التجمع، أنه «لا يمكن لهذه المشاريع البائسة واليائسة إلا أن تفشل أمام عزم المواطنين على بناء بلدهم والحفاظ على وحدة أمتهم ووطنهم»، مشيرا إلى أن الحل من أجل إفشال هذه المخططات الدنيئة» يستوجب «تعزيز الاستقرار النسقي للدولة وتمتين الجبهة الداخلية والمساهمة في مسار التجديد الوطني من أجل جزائر قوية ومقتدرة واحدة وموحدة من تيزي وزو إلى تامنغست ومن تبسة إلى تلمسان».

وفي سياق ذي صلة، ذكر ذات الحزب أنه بفضل «السهر الدائم والاحترافية العالية» للجيش الوطني الشعبي وكل المؤسسات الأمنية، تم إحباط مخططات إرهابية مسيرة من الخارج من طرف «مجموعتين إرهابيتين (رشاد والماك) اللتين تندرجان في مشروع صهيوني واستعماري جديد يهدف لضرب استقرار الجزائر وسلامة المواطنين».

وشدد على أن اللحمة «المقدسة» بين الجيش الوطني الشعبي والأمة الجزائرية، التي تتعزز وتتقوّى بوطنية وإخلاص، كما أشار، «ستبقى على الدوام العروة الوثقى التي لا انفصام لها»، والدافع الأساسي لكل الوطنيين من أجل المساهمة في «تعزيز ثقافة الولاء المطلق للدولة، فلا ولاء يعلو على الولاء المطلق للدولة»، يضيف المصدر.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يدعو التجمع الوطني الديمقراطي كل المواطنين للمساهمة في مسار التجديد الوطني من أجل نهضة الأمة وأمن الوطن وعزة شعبها

موزعون على 55 قائمة

550 مترشح للاستحقاق التشريعي بولاية معسكر

أعلنت السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات، عن التشكيلات الحزبية والقوائم المستقلة التي ستخوض غمار المنافسة في الانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل عبر التراب الوطني، بما فيها ترشيحات الأحزاب والقوائم المستقلة على مستوى ولاية معسكر.

تقدم 550 مترشح للانتخابات التشريعية بمعسكر، موزعين على 55 قائمة، منها 30 قائمة لتشكيلات حزبية و25 قائمة مستقلة، حظيت مبدئيا بموافقة سلطة تنظيم الانتخابات بعد عملية جمع التوقيعات، من أصل 60 قائمة أودعت استمارات التوقيعات، في انتظار ما تسفر عنه التحقيقات الأمنية والإدارية والجبائية من أجل ضبط القوائم المتقدمة لخوض المنافسة. علما أنه تم سحب استمارات التوقيعات الفردية من قبل 39 تشكيلة حزبية و49 قائمة حرة، في حين أودعت أغلب القوائم طلب إلغاء شرط المناصفة.

يذكر، أن الترشح للانتخابات التشريعية حظي بإقبال واسع للكفاءات العلمية والشباب، بالنظر إلى الفرصة التي أتاحها قانون الانتخابات الجديد لهذه الفئة، لاسيما من حيث تخفيض عدد التوقيعات المحددة للقوائم المستقلة بـ800 توقيع، وهو العدد الذي نجحت في جمعه بعض القوائم واضطرت قوائم أخرى إلى التمازج والتكتل.

معسكر: أم الخير.س

9 ماي آخر أجل للكشف عن القوائم النهائية

هكـــذا تتم دراسة ملفـــات المترشحيـــن..

■ انطلاق عمليـــة الطعـــون في الترشيحـــات

انتهت منتصف ليلة أمس الثلاثاء، الآجال المحددة لإيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، وفق ما يقتضيه التعديل الأخير المدرج على قانون الانتخابات. فيما انطلقت أمس، فترة الطعون على قرارات المنسقين الولائيين لسلطة الانتخابات. وحسب الرزنامة التي وضعتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الخاصة بالعملية الانتخابية، فإنه وبعد انتهاء آجال إيداع قوائم الترشيحات منتصف ليلة الثلاثاء الماضي، سيكون بالإمكان تقديم الطعون في الترشيحات بداية من 28 أفريل وهي العملية التي ستستمر إلى غاية منتصف شهر ماي الداخل وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات، على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل 18 من الشهر نفسه. كما سيتم بين 23 أفريل و7 ماي نشر قوائم مؤطري مكاتب التصويت مع إمكانية تقديم الطعون في القائمة المذكورة في الفترة ما بين 24 أفريل و 12 ماي.

شرع المنسقون الولائيون للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بداية من يوم أمس الأربعاء، في دراسة ملفات المترشحين، اعتمادا على ما ينص عليه القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والذي حدد جملة من الشروط. ومن بين المعطيات التي قد تسقط قوائم الترشيحات أو تحدد قبولها، ما تعلق باستيفاء شرط جمع التوقيعات المنصوص عليها وطنيا بالنسبة للأحزاب. فيما سجلت بعض المندوبيات وجود مترشحين غير مسجلين ضمن القوائم الانتخابية وهو ما سيسقطهم حتما من سباق التشريعيات. وفي السياق ذاته، سيجد بعض الشباب أنفسهم خارج السباق، كونهم لم يقدموا ضمن ملف ما يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو إعفاءه منها، حيث إن البعض منهم قدم وثيقة الإرجاء وهي التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف منسقي سلطة الانتخابات أثناء دراسة الملفات. فيما يترقب العديد من رجال المال والأعمال قرارات المنسقين، خاصة وأن من بين شروط الترشح أن لا يكون المعني معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، وألا يكون قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين أو منفصلتين. من جهتهم، يمكن للذين رفضت ملفاتهم، الطعن على مستوى المحاكم الإدارية المختصة إقليميا. كما يتيح لهم القانون إمكانية استئناف الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية.

ع.ن

مترشحون على الأعصاب في انتظار قرار السلطة

غربال شرفي يتحرّك

تعكف حاليا السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على دراسة ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل من أجل الفصل فيها والتأكد من استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة للترشح من عدمه.

وينتظر 24214 مترشح قرار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ليكون الضوء الأخضر لمواصلة السباق نحو التشريعيات أو مكبحا يخرجه مبكرا من المنافسة، ويشكل تاريخ الـ 9 ماي المقبل آخر أجل للفصل في ملفات المترشحين الذين سيكون بإمكانهم إيداع طعون في حال رفض ملفاتهم بداية من اليوم وإلى غاية منتصف ماي قبل السماح لهم بتجديد الترشيحات في حال قبول الطعن.

أسباب عديدة قد تسقط أسماء من قوائم الترشح خلال 12 يوما على أقصى تقدير من تاريخ إيداع ملفات الترشح، منها شبهة المال الفاسد أو العلاقات بأوساط المال الفاسد، والتي شدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على الصرامة بشأنها في محاولة لتطهير العملية الانتخابية من الممارسات التي تمس بمصداقيتها واسترجاع ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية.

وستعمل مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على غربلة ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية وفقا للشروط المحددة بشكل واضح في القانون الجديد للانتخابات.

وبالرجوع إلى القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في مادته الـ200، يشترط في المترشح أن يكون مسجّلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها، وأن يكون بالغا سن (25) سنة على الأقل يوم الاقتراع، وأن يكون جزائري الجنسية. كما يشترط فيه أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفاءه منها، وأن لا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية.

ويشترط في المترشح ألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، وألا يكون قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين أو منفصلتين.

تضاف هذه الشروط إلى الشروط المتعلقة بالوثائق الواجب توفيرها لإلحاقها باستمارة التصريح بالترشيح، على غرار شهادة أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر ذات صلاحية جارية، صورة شمسية، مستخرج من شهادة الميلاد بالنسبة للمترشحين المولودين في الخارج وغير المقيدين في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، نسخة من المحضر المتعلق باكتتاب التوقيعات الفردية للناخبين الذي أعده رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية. إضافة إلى نسخة من بطاقة الناخب أو شهادة التسجيل في القائمة الانتخابية ونسخة من شهادة تثبت المستوى التعليمي، وثيقة تثبت تزكية الحزب السياسي للقوائم المقدمة تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب سياسية، وثيقة تثبت الوضعية اتجاه الإدارة الضريبية، ويقدم المترشحون في الخارج مستخرجا من صحيفة السوابق القضائية مسلمة من سلطات بلد الإقامة ونسخة من بطاقة التسجيل القنصلي.

نسيمة عجاج

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

القوائم الحرة تتجاوز قوائم الأحزاب بـ40 ملفا

12 يوما للفصل في ملفات الترشح للتشريعيات

بانقضاء آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، يبقى أمام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 12 يوما للانتهاء من الفصل في ملفات 24214 مترشح، يأملون خوض غمار المنافسة والتمكن في نهاية المطاف من ولوج المجلس الشعبي الوطني في عهدة تشريعية تمتد لخمس سنوات.

ق. س - وأ

سيكون في يد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ممثلة في منسقيها عبر 58 ولاية وبالخارج، مدة أقصاها تاريخ 9 ماي المقبل، للنظر في الملفات التي تقدم بها الراغبون في الترشح والبت فيها.

وكانت سلطة الانتخابات قد أوضحت في وقت سابق أن الفصل في ملف الترشح يتم خلال "12 يوما على الأكثر من تاريخ إيداعه، بما فيها الملفات التي لم يتم الفصل فيها" وعليه ستختتم هذه العملية في التاسع من ماي كأقصى حد، بالنظر إلى أن آجال إيداع ملفات الترشح كانت قد انتهت، أول أمس، منتصف الليل. وأماط رئيس السلطة محمد شرفي اللثام عقب انتهاء آجال إيداع ملفات الترشح، عن آخر المعطيات الرقمية ذات الصلة بمرحلة إيداع ملفات الترشح، حيث أضحى معلوما الآن بأن العدد الإجمالي للقوائم المودعة لدى السلطة بلغ "2400 قائمة".

ويتضمن هذا العدد "1180 قائمة أودعتها الأحزاب السياسية" و"1220 قائمة حرة"، فيما "بلغ عدد القوائم بالخارج 65 قائمة، 61 منها تابعة لأحزاب وأربعة قوائم حرة قبلت اثنتين منهما". وبالمقابل، فتح الباب أمام المترشحين الذين رفضت ملفاتهم لتقديم الطعون على أمل الظفر بفرصة محتملة للتنافس على أحد مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان.

ويتعين أن يكون رفض أي ترشيح بقرار معلل يبلغ في أجل ثمانية أيام كاملة من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، حيث يكون هذا القرار قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ بالرفض. أما بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال أربعة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ.

ويتعين على المحكمة الإدارية الفصل في الطعن المقدم أمامها في أجل مدته أربعة أيام، مع العلم أن حكمها يمكن أن يكون محل طعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا والتي يكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

وتشير المادة 207 في هذا السياق إلى أنه في حال رفض ترشيحات واردة في قائمة ما، فإنه بامكان تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتعدى 25 يوما السابقة لتاريخ الاقتراع.

يجدر التذكير بأن مهلة إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان كانت قد انقضت منتصف الليل من يوم أول أمس، عقب تمديد الآجال الذي أقره رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الخميس الماضي، بطلب من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وأوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، أن القوائم الحرة تتجاوز القوائم التابعة للأحزاب بـ40 ملفا. أما بالنسبة للقوائم الخاصة بالجالية الوطنية بالخارج فهي تقدر بـ"65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب و4 تابعة للأحرار التي تم قبول منها لحد الآن قائمتين بعد الفصل فيها بصفة نهائية".

وأضافت أن عدد المترشحين الذين سيتنافسون للولوج إلى الغرفة السفلى للبرلمان في عهدته التاسعة هو "24214 مترشح"، مشيرة إلى أنه لديها مهلة 12 يوما لدراسة الملفات والفصل فيها نهائيا قبل بداية الحملة الانتخابية المقرر انطلاقها في 17 ماي القادم.

افتكت المرتبة الأولى من حيث عدد التوقيعات

"حمس" تقدم قوائم للتشريعيات عبر 56 ولاية

• مقري: على مقاطعي الانتخابات احترام خيار الشعب
• "الماك" حركة إرهابية تحركاتها ستعيد الجزائر إلى التسعينيات

أكد رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، أن حزبه افتك المرتبة الأولى في عدد التوقيعات المقبولة المودعة، وذلك بـ66207 توقيع تم جمعها، عبر 56 ولاية. وسجل انخراط المواطنين في المسار الانتخابي لتشريعيات 12 جوان القادم، داعيا الأحزاب التي قررت مقاطعة هذا الموعد إلى احترام إرادة الشعب وعدم تخوينه والمزايدة على الأحزاب التي دخلت المنافسة الانتخابية، ولم يتوان رئيس "حمس" من جانب آخر، في اعتبار الحركة الانفصالية "ماك" حركة إرهابية، محذرا من أنها "ستعيد الجزائر إلى سنوات التسعينيات ما لم يوضع حدا لتحركاتها المشبوهة الآن".

شريفة عابد

وأبرز مقري خلال الندوة الصحفية التي نشطها، أمس، بمقر الحزب بالمرادية بالعاصمة، أهمية الانتخابات التشريعية القادمة، والتي وصفها بالمصيرية بالنظر للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، وسجل بالمناسبة السهولة الكبيرة التي وجدتها الحركة في جمع التوقيعات مقارنة بالمواعيد الانتخابية الماضية، ما ينم، حسبه، عن تحلي المواطن بروح المسؤولية تجاه الوطن في الظروف الراهنة. وأكد المتحدث أن الحركة احترمت التنوع في قوائمها، حيث توزع 548 مترشح ما بين 153 امرأة و395 رجل، منهم 460 شباب أقل من 40 سنة (44٪)، و93٪ منهم جامعيون، مع تقدم 19 نائبا لعهدة ثانية، مشيرا إلى أن قيادة الحركة لم تستلم سوى 3 طعون خلال الترشيحات.

من جانب آخر، وجّه مقري انتقادات لاذعة للأحزاب التي ترفض المسار الانتخابي وتنصب نفسها وصية على من اختاروا التشريعيات، داعيا إلى احترام إرادة الشعب والأحزاب المشاركة وفقما تمليه قواعد الديمقراطية. واعتبر الاتهامات والتخوين والإساءة التي تصدرها هذه الجهات ضد المؤيدين للمسار الانتخابي، بالهدامة.

وأكد رئيس "حمس" بالمناسبة أن مستقبل الجزائر وقوتها يكمنان في إنتاج أحزاب ديمقراطية حقيقية تحترم مناضليها بمن فيهم من تختلف معهم في الرأي، مثمّنا العناية التي خصها رئيس الجمهورية للشباب من خلال التعديلات المدرجة في قانون الانتخابات، حيث توقع أن يحدث وصولهم للبرلمان الفارق الإيجابي. كما دعا مقري السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى فتح حوار مع الأحزاب للتباحث حول اعتماد نظام القائمة المفتوحة، مجددا بالمناسبة أهمية اعتماد نظام معلوماتي يعتمد على الشفافية.

"الماك" حركة إرهابية تهدّد سلامة المواطنين

في تعليقه على الشأن الوطني، اعتبر مقري حركة "الماك" الانفصالية حركة إرهابية، محذرا من تحركاتها التي من شأنها، حسبه، إعادة الجزائر إلى سنوات الدم والدمار، مستشهدا بالتهديدات التي تطلقها ومنها تهديد الناخبين بالموت في حال توجهوا إلى مكاتب الاقتراع يوم 12 جوان. كما ذكر أن الحركة كانت سببا رئيسا في عدم تقديم "حمس" لمترشحين بتيزي وزو وبجاية، معتبرا ما تمارسه هذه الحركة "ظلما حقيقيا يستدعي تحركا عاجلا حتى لا تتعفن الأمور أكثر..".

وفي رده على سؤال متعلق باحتمال إجراء تحالف مع السلطة، أكد مقري أن "حمس" معروفة بوسطيتها واعتدالها وتعايشها مع التيارات المختلفة وتسبيقها لمصلحة الجزائر عندما تقتضي الأمور ذلك، معتبرا في سياق متصل بأن قوة الجزائر في التحالف..

أغلبهم أبناء محافظين ومقربون من الأمين العام بعجي

هذه هي الأسماء المرشحة لتوريث مقاعد البرلمان في «الأفلان»

«الأفلان» يدخل التشريعيات بشعار «الأقربون أولى».. وابن الصادق بوقطاية يصنع الحدث

تكشف القائمة الإسمية لمترشحي حزب جبهة التحرير الوطني «الأفلان»، عن كيفية محاولة مسؤولو الحزب، توريث مقاعد قبة البرلمان في التشريعيات المقبلة لأبنائهم وأقاربهم، في خطوة لا تعكس إطلاقا الشعارات الملحونة التي كان يطلق عنانها الأمين العام، بعجي أبو الفضل.

وتحصلت «النهار» على قائمة تكشف عن أسماء الأشخاص الذين قبول ملف ترشحهم على مستوى الجزائر العاصمة بالإيجاب، للإنتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في الثاني عشر من شهر جوان القادم، وهي الأسماء التي أثارت حفيظة العديد من مناضلي الحزب، الذي كان يتغنى أمنيه العام، أبو الفضل بعجي، ويتعهد بإعطاء نفس جديد وإحداث القطيعة مع الوضع الذي كان عليه من قبل.

وبالاطلاع على الأسماء المترشحة، يتضح أن تعهدات الأمين العام لا تعدو أن تكون سوى شعارات رنانة، لا صلة لها بما يخطّط له على الصعيد الداخلي. وحسب رسالة تنديد حرّرها مجموعة من المناضلين ضد ما سموه بـ«قائمة العار»، في إشارة إلى توريث مقاعد من الآباء إلى الأبناء في «الحزب العتيد»، فقد تم ترشيح المدعو «زكريا بوقطاية»، ابن الصادق بوقطاية، عضو المكتب السياسي سابقا وصاحب عدة عهدات نيابية، والمدعو «بوعبد الله محمد»، شقيق عبد الوحيد بوعبد الله، المقرب من رئيس الجمهورية السابق ومدير سابق لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، وصاحب عهدتين نيابيتين، والسيدة «فتيحة بومهدي»، ابنة محمد بومهدي، منسق ولاية العاصمة وعضو المكتب السياسي، والسيد «حسان كتو»، محافظ محافظة باب الوادي وصهر عضو المكتب السياسي جمال ماضي، والمترشح «خلاف رياض»، إبن خلاف عيسى، محافظ الدار البيضاء سابقا وصاحب عدة عهدات محلية «بلدية وولائية»، والسيدة «اليمني فريدة»، صديقة مقربة من رئيس المجلس الشعبي الوطني الأسبق، عبد العزيز زياري، والسيد «مكيد خالد»، محافظ محافظة الحراش، ويقال عنه إنه كاتم أسرار الأمين العام للحزب، والسيد «طرفاية مهدي»، الذي يقال إنه مدعم من الأمين العام وابن ولايته. رسالة التنديد التي حررت بتاريخ الرابع والعشرين من أفريل الجاري، والتي كشفت في مضمونها، عن مشروع توريث مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان، طالب أصحابها بتوقيف «المجزرة»، ودعوا إلى رصّ الصفوف ونبذ الإقصاء والتهميش.

حبيبة محمودي

فعاليات اليوم الدراسي حول «دور القاضي الإداري في المنازعة الانتخابية» بقسنطينة

التحقيقات الأمنية ستحدّد شبهة المال الفاسد لإقصاء المترشحين من التشريعيات المقبلة

أكد المكلف بدراسة ملفات الترشح للانتخابات التشريعية في مندوبية السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات بقسنطينة، شاندارلي براهم يحيى، بأن تحديد شبهة المال الفاسد الذي يقصي المترشحين من سباق المشاركة في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في 12 جوان القادم، وفقا للمادة 200.07 من الأمر 21 / 01، يكون وفقا لنتائج التحقيقات الأمنية التي تجريها اللجنة الأمنية المشتركة وبناءً على التقرير الأمني الذي يبيّن ويكشف عن مصدر الأموال التي هي بحوزة المترشحين الذين يسقطون آليا من القوائم الانتخابية، سواء تلك التابعة للأحزاب والتشكيلات السياسية بمختلف توجهاتها أو القوائم الحرة، وذلك بناءً على هذه التقارير وما يتم تدوينه فيها من معلومات حول مصدر هذه الأموال.

وخلال أشغال اليوم الدراسي حول «دور القاضي الإداري في المنازعة الانتخابية»، الذي احتضنته قاعة المحاضرات 500 مقعد بجامعة «منتوري»، أمس، بحضور رئيس المحكمة الإدارية، تميم عبد الحميد، ومحافظة الدولة، قتال أحلام عزيزة، كشف ممثل مندوبية السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، شاندارلي براهم يحيى، بأن المترشحين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية نهائية، معنيون بعملية الإسقاط من الترشح للموعد الانتخابي المنتظر الخاص بالتشريعيات، وعن إسقاط العديد من المترشحين، أغلبهم منتخبون أو إداريون وفي مناصب المسؤولية، على غرار رؤساء البلديات ومديرين لمؤسسات وهيئات تنفيذية، سواء كانوا تحت طائلة التحقيقات الأمنية أو قيد المتابعات القضائية، فإن ذات المتحدث، أكد بأن عملية إسقاطهم من القوائم الانتخابية، تعود إلى نتائج التحقيقات الأمنية التي جاءت في التقارير الخاصة بهم، والتي تعود أساسا إلى شبهة المال الفاسد التي تحوم بهم، أما عن الرقابة حول تمويل الحملة الانتخابية للتشريعيات المقبلة، فإن ذات المتحدث، كشف بأن لجنة المراقبة على مستوى السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات، هي المخولة بدراسة قضية تمويل الحملة الانتخابية، وذكر ممثل مندوبية السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، شاندارلي براهم يحيى، بأن قرارات الرفض تعود إلى المنسق الولائي المخوّل الوحيد لإصدار هذه القرارات وليس الوالي وفقا للمادة 200 من الأمر 21 / 01، ليختتم مداخلته بالإجراءات الإدارية والتقنية فيما يخص الشروط الواجب توفرها في المترشح أو المترشحين للانتخابات التشريعية المقبلة من الناحيتين الإدارية والقانونية.

وللتذكير، فإن المستشار بالمحكمة الإدارية، بن ستول عبد الرحمن، ساهم بمداخلة بعنوان «الرقابة القضائية على الانتخابات التشريعية والمحلية»، إلى جانب الدكتور بن شعبان محمد الصالح، أستاذ في كلية الحقوق بجامعة «منتوري»، الذي ساهم هو الآخر بمداخلة عنوانها «دور المحكمة الدستورية في العملية الانتخابية».

مراد.ع

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ANIE

Dépôt de 2.400 listes de candidature

Le nombre des listes de candidature aux législatives du 12 juin prochain s'élève, après expiration des délais de dépôt des dossiers, mardi dernier à minuit, à 2.400 listes, dont 1.180 listes de partis politiques et 1.220 listes d'indépendants, a indiqué, hier, l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). «Suite à la prorogation du délai de dépôt de cinq jours en raison du nombre ''énorme'' de candidats, le nombre des listes, dont les dossiers ont été déposés pour les législatives du 12 juin prochain, a atteint 2.400, dont 1.180 de partis politiques et 1.220 d'indépendants», a précisé la même source, ajoutant que le nombre des listes d'indépendants dépasse celui des listes de partis politiques (+40 dossiers). En ce qui concerne les listes de la communauté algérienne établie à l'étranger, l'Anie a fait état de «65 listes, dont 61 de partis politiques et 4 d'indépendants dont deux listes ont été acceptées jusqu'à présent». Le nombre des candidats pour la chambre basse du Parlement s'est établi à «24.214», a-t-elle indiqué. En outre, l'Anie a dit disposer de 12 jours pour examiner les dossiers et s'y prononcer définitivement, avant le lancement de la campagne électorale, prévue le 17 mai prochain. Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, avait signé une ordonnance portant prorogation, de cinq jours, des délais de dépôt des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin, et ce, à la demande de l'Anie et après consultation du conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et sur avis du Conseil des ministres, a-t-on rappelé. De son côté, le président de l'Anie, Mohamed Charfi, avait précisé que cette décision était dictée par «le grand nombre de partis politiques et d'indépendants qui ont déposé leurs dossiers de candidature et que cette décision a pour but d'éviter la précipitation dans l'examen des dossiers».

TIZI OUZOU

Dépôt de 21 dossiers

A la clôture, mardi dernier, de l'opération de dépôt des listes de candidatures pour les législatives du 12 juin prochain, la délégation de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) de Tizi Ouzou a enregistré le dépôt de 21 dossiers dont 4 émanant d'indépendants et 17 de partis politiques : FLN, RND, TAJ, FM, El Karama, FAN, le FBG, FNA, Jil El Jadid, FRA, El Islah, Bina El Watani, M.E., El Fadjr El Jadid, PVP, El Infitah, PAVD, qui iront à la conquête des 11 sièges que compte la circonscription électorale de la wilaya. Selon le responsable local de l'Anie, Youcef Gabi, «ce sont huit dossiers de plus par rapport à ceux enregistrés à la date butoir initiale du 22 avril qui ont été déposés». 40% des 53 formulaires de candidatures retirés ont été finalisés. Ces dossiers feront l'objet d'une étude approfondie avant leur validation définitive. De nombreux indépendants ont sollicité le parrainage de partis mais ces derniers n'ont aucun ancrage ou n'activent pas de manière permanente dans la wilaya.Pour rappel, les partis politiques ont été dans l'obligation de réunir au moins 25.000 signatures d'électeurs inscrits sur les listes électorales dans 23 wilayas avec un seuil minimal de 300 signatures dans chacune d'entre elles. Quant aux listes indépendantes, elles ont recueilli au moins 100 signatures par siège à pourvoir, soit pas moins de 1.100 au total.

Rachid Hammoutène